

«جميع البنوك تحت سقف الـ 85 في المئة من الودائع»

«كامكو»: هامش واسع لنمو القروض المصرفية دون تجاوز المعايير

التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني».

وأضاف «نتيجة المخصصات الكبيرة التي أحصتها البنوك في قائمة الدخل والتي بلغت خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 نحو 385 مليون دينار، فإن السياسة الائتمانية المتشددة للبنوك في منح القروض تهدف إلى تجنب الوقوع في نفس المازق في المستقبل وتختلف دفاतरها من القروض المتعثرة التي جاءت نتيجة تعثر بعض الشركات والأفراد الذين بالغوا في الإسدانة بهدف الربح السريع وتعظيم الثروات خلال فترة الانتعاش التي سبقت الأزمة المالية. أما بالنسبة لجودة الأصول فمن المتوقع أن تحداً بالتحسن ابتداء من عام 2011 بعد أن قامت معظم البنوك الكويتية بالحقوق واحتساب المخصصات الكافية مقابل القروض المتعثرة وكذلك لتفادي أي تعثر محتمل في محفظة القروض».

وقال «تسبب آخر الأرقام المتوافرة من البيانات المالية للربع الثالث من العام الحالي إلى أن جميع البنوك الكويتية ملتزمة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع المحددة من قبل بنك الكويت المركزي عند مستوى 85 في المئة، وبالتالي هناك مرونة كافية لدى البنوك في زيادة محفظة القروض لديها دون تخفي النسبة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة القروض إلى الودائع لبنك الكويت الوطني 75 في المئة مقارنة مع 77 في المئة لبنك الخليج و 74 في المئة للبنك الكويتي، أما النسبة الأقل كانت من نصيب بنك برقان عند مستوى 62 في المئة في حين بلغت تلك النسبة أعلى مستوى لها للبنك الأهلي بنسبة 83 في المئة، ومن هنا يمكن القول بأن هناك فرصة حقيقية للبنوك الكويتية للتوسع في سوق الائتمان المحلي وذلك بعد ترتيب أوضاعها المالية وتزويد موقعها المالي».

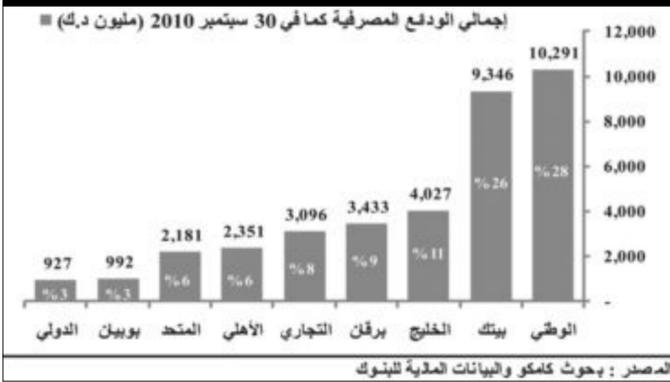
وأشار التقرير إلى أن «بنك الكويت الوطني يتصدر قائمة البنوك الكويتية من حيث حجم محفظة القروض وبحصة سوقية بلغت 28 في المئة نهاية سبتمبر 2010 أو ما يعادل 7.77 مليار دينار كويتي وكذلك يعتبر بنك الكويت الوطني من اللاعبين الأساسيين في عمليات تمويل المشاريع الائتمانية وبمحفظة قروض عالية الجودة، أما بالنسبة لبنك التمويل الكويتي فإنه يستحوذ على 25 في المئة من سوق الائتمان المحلي بمحفظة قروض بلغت 6.91 مليار دينار».

صافي القروض الممنوحة من قبل البنوك الكويتية ومعادل القروض إلى الودائع كما في سبتمبر 2010



المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك الكويتية وحصتها من الإجمالي كما في سبتمبر 2010



المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

ذكرت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في عرض لاداء قطاع البنوك الكويتية المدرجة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2010 انه «بعد مرور عامين على بدء الأزمة المالية في سبتمبر 2008 استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على المستويات نفسها في حجم الودائع المصرفية مع تسجيل نسب نمو طييفة مقارنة مع نسب نمو قياسية حققها خلال السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية حيث شهدت البنوك خلال السنوات الماضية نمواً ملحوظاً في قاعدة الودائع إذ بلغت نسبة النمو السنوي المربك 24 في المئة خلال فترة 2004-2008 وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة والكويت خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في أسواق الائتمان بالإضافة إلى ارتفاع سعر العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة التي تمكنها من التوسع في الإفراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض».

وقال التقرير «أما خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2010 فقد شهدت البنوك الكويتية نمواً طفيفاً في إجمالي ودايتها لم تتعد نسبتها 0.1 في المئة لتصل إجمالي الودائع إلى 36.65 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2010 مقارنة مع 36.62 مليار دينار في نهاية العام 2009. ويعود سبب التراجع في نسب نمو الودائع المصرفية لدى البنوك الكويتية إلى انخفاض أسعار العوائد على الودائع منذ بدء الأزمة المالية في سبتمبر 2008 بالإضافة إلى عدم توفر السيولة الكافية والفوائض المالية التي اعتاد المستثمرون عليها خلال السنوات الماضية».

وذكر التقرير «في تحليل الودائع المصرفية وتوزيعها على البنوك الكويتية كما في نهاية سبتمبر 2010 نجد أن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي قد احتلا المرتبة الأولى والثانية من حيث حجم الودائع بنسبة 28 في المئة و 26 في المئة من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية أو ما يعادل 10.3 مليار دينار كويتي و 9.35 مليار دينار كويتي على التوالي. وقد تمكن بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي مجتمعين من الاستحواذ على أكثر من نصف حجم الودائع لدى البنوك الكويتية. وقد جاء بنك الخليج في المرتبة

○ السياسة الائتمانية المتشددة للبنوك تهدف إلى تجنب الوقوع في مأزق المخصصات نفسه في المستقبل

○ «الوطني» يتصدر قائمة البنوك من حيث حجم محفظة القروض بحصة سوقية بلغت 28 في المئة

لدى البنوك الكويتية من حيث حجم قاعة ودائع العملاء. إن بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك، ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

○ «بيتك» يتصدر استقطاب الودائع

لاحظ تقرير «كامكو» أن ودائع العملاء التي تعتبر المصدر الأساسي والتقليدي لمصادر التمويل لدى البنوك لم تشهد أي نسبة نمو تذكر خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 حيث بقيت عند مستوى 26.4 مليار دينار كويتي. وفي هذا دليل على شح وتباطؤ السيولة في الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وتأخر الانتعاش في أسعار الأصول ما يؤثر على نمو مدخرات المواطنين والمقيمين وعلى سوق الائتمان. على صعيد البنوك، يتصدر بيت التمويل الكويتي قائمة البنوك الكويتية من حيث حجم قاعة ودائع العملاء. إن بلغت نحو 7.38 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نحو 28 في المئة من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك، ويأتي بنك الكويت الوطني ثانياً بنسبة 23.6 في المئة أو ما يعادل 6.22 مليار دينار».

تطور الودائع وصافي القروض منذ عام 2006 (مليون دينار كويتي)	2006	2007	2008	2009	سبتمبر 2010
ودائع العملاء	17,408	22,711	25,674	26,199	26,384
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية	6,280	9,648	10,399	10,418	10,262
إجمالي الودائع	23,687	32,359	36,073	36,617	36,646
نسبة النمو السنوي	33.3%	36.6%	11.5%	1.5%	0.1%
صافي القروض	16,019	22,049	25,899	27,221	27,334
نسبة النمو السنوي	29.3%	37.6%	17.5%	5.1%	0.4%

المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

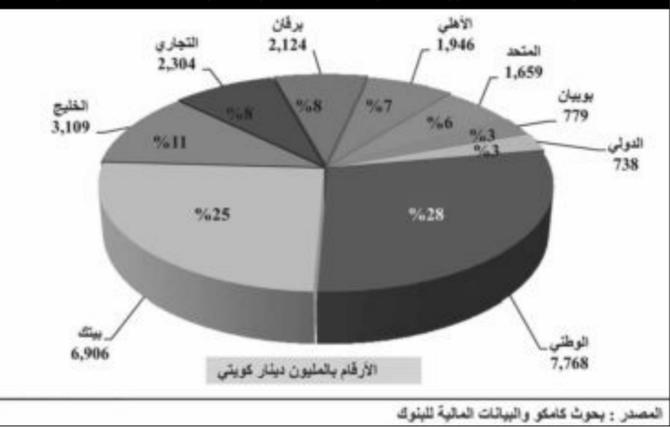
نسبة النمو إلى 0.4 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 مقارنة مع نهاية عام 2009 لتصل إلى 27.3 مليار دينار وتعتبر هذه النسبة غير مشجعة على الإطلاق

إلى النمو ولو بنسب ضئيلة، حيث تشير آخر الإحصاءات إلى تراجع نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الكويتية إلى 27.3 مليار دينار وتعتبر هذه النسبة غير مشجعة على الإطلاق

برقان بحصة 9 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية ليصل حجم الودائع إلى 3.43 مليار دينار».

في إعادة عجلة سوق الائتمان كويتي يليه في المرتبة الرابعة بنك

الحصة السوقية لصافي القروض الممنوحة من قبل البنوك الكويتية كما في سبتمبر 2010



المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك

○ تراجع العوائد يخفض نمو الودائع المصرفية إلى 0.1 في المئة خلال الأشهر التسعة

○ تراجع العوائد يخفض نمو الودائع المصرفية إلى 0.1 في المئة خلال الأشهر التسعة

«أخبار الاستحواذات من المحفزات الرئيسية وغياها يسبب جمود السوق»

«المدينة»: خروج ملحوظ للسيولة... وترقب لصفقة «زين»

قيمته 200 مليون دولار «اكتتاب القابضة» تشارك بـ 11.5 مليون دولار في الطرح الخاص لـ «عامر جروب»



علاء عامر

واوضح عامر ان «الطرح بمكوناته وسعر إغلاقه النهائي تضمن الكثير من عوامل النجاح التي لم يمحكن إغفالها، بالإضافة لتفانيه كثيرا من السليبات التي واجهت الطروحات الأولية في الفترة السابقة وادت الى عدم تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة الى أن السوق المصري المدرجة به أسهم الشركة سوق واعد وجميع تجاربنا بالسوق المصري ناجحة وكان آخرها الاستحواذ على 5 في المئة من شركة بايونيرز القابضة وتخرجنا الكامل منها بعوائد جيدة».

أما على مستوى الجانب التشغيلي للشركة فاعتبر عامر أن «حصتنا بمجموعة عامر جروب تعد جيدة على المدين المتوسط والطول حيث نرى أن مجموعة عامر القابضة تتميز بنموذج فريد في تناوله السوق العقاري على المستوى المحلي و المستوى الإقليمي على حد سواء و ذلك بدمج النشاط السياحي والتطوير العقاري معاً و خلق الاستفادة المتبادلة بين النشاطين لصالح النموذج الاستثماري ككل، ما يضمن للشركة إيرادات تشغيلية منتظمة و متنوعة في السنوات المقبلة تنأى بالشركة لحد كبير عن تقلبات السوق العقاري».

يذكر أن مجموعة عامر المصرية يتنوع نشاطها بين العمل في القطاع العقاري والسياسي من خلال مجموعة فنادق وسلاسل مطاعم ومراكز تجارية بالإضافة إلى مشروعاتها في بورتو مارينا بالساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية و بورتو السفن وبورتو طرطوس بالجمهورية العربية السورية، هذا بالإضافة إلى شركة أرابيك مصر ومشروع بورتو جولف الضخم الذي سيشمل جامعة العلمين على مساحة 5.4 مليون قدم.

أعلنت شركة اكتتاب القابضة مشاركتها في الطرح الخاص لشركة عامر جروب المصرية، حيث بلغت قيمة الطرح الخاص للشركة 200 مليون دولار على أسعار تتراوح بين 2.60 و 3.60 جنيه مصري. وتقدمت شركة اكتتاب القابضة بطلب وشو 11.5 مليون دولار بما يعادل نحو 6 في المئة من إجمالي الطرح، وتمت تغطية الاكتتاب الخاص لمجموعة عامر جروب 3 مرات الذي تلاه الاكتتاب العام الذي تم تغطيته بحوالي 6 مرات، حيث أغلق كل من الطرح العام والخاص على سعر 2.80 جنيه مصري.

وقم إدراج أسهم مجموعة عامر القابضة بالسوق المصري أول من أمس 30/ 11/ 2010 بمحوسطات أسعار أعلى من سعر الطرح. وقال رئيس قطاع التشغيل ونائب المدير العام بشركة اكتتاب القابضة علاء عامر إن المشاركة في هذا الطرح الأولى جاءت بعد توقف عن المشاركة بأي اكتتابات أولية منذ العام 2008 لما شهدت سوق الاكتتابات الأولية من انحماش وتراجع من حيث القيمة والمردود الاستثماري منتفهاً للاستحواذ من محفظة الشركة في المستقبل القريب و كذا الأعوام المقبلة.

وعن عودة اكتتاب القابضة للمشاركة بسوق الاكتتابات الأولية بين علاء عامر أن استراتيجيتها الشركة كما تتميز بالحفظ فإنها تتميز بمرونة تغيير الاتجاه في ظل أسواق تغيرت نواتجها و تتواتر عواملها كل يوم و أن ما يحدو الشركة بالفعول هو تحقيق عوائد استثمارية جيدة في أي ظروف أكثر من سعيها لتطبيق نموذج استثماري بعينه، فمرونة الشركات و سرعة تعاملها مع متغيرات السوق هي الفارق بين إما التعثر أو الاستفادة من تلك التغيرات و توظيفها لصالح تلك الشركات.

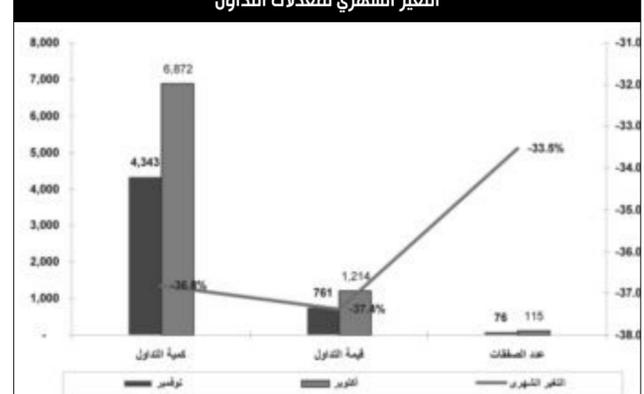
○ التحرك الجدي لتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى السوق سيكون العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً

○ التحرك الجدي لتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى السوق سيكون العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً

○ التحرك الجدي لتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى السوق سيكون العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً

جدي لتوفير وتيسير تدفق السيولة الجديدة إلى الأسواق مجددا سيكون هو العنصر الحاكم والأكثر تأثيراً في تغيير مجريات التداول والتحرك في السوق. كما سجلت القيمة الرأسمالية للسوق بنهاية نوفمبر الماضي 34.3 مليار دينار بالمقارنة مع 34.9 مليار دينار نهاية أكتوبر الماضي لتتراجع بقيمة 600 مليون دينار وبنسبة 1.7 في المئة فقط. وعلى مستوى قيم التداولات الشهرية، بلغت قيمة التداولات خلال الشهر 760.5 مليون دينار بالمقارنة مع 1.2 مليار دينار خلال أكتوبر، وبنسبة تراجع بلغت 37.4 في المئة. وبلغ متوسط قيم التداولات خلال نوفمبر الماضي 44.7 مليون دينار بالمقارنة مع 57.8 مليون دينار خلال أكتوبر، كما سجل إجمالي الصفقات 76.5 ألف صفقة بالمقارنة مع 115 ألفا خلال أكتوبر الماضي.

التغير الشهري لمعدلات التداول



حالة من الانتعاش مرة أخرى وأهمها، 1- ثقة: والتي تعتبر العنصر الغائب عن الكثيرين من المتداولين في السوق، وإن اختلفت درجة الثقة في تعافي السوق مرة أخرى من مستثمر آخر ولكنها أحد أهم العناصر الحاكمة والمؤثرة على الأحوال الاعتيادية فما بالنا بفترات الأزمات كالتى تمر بها الأسواق حالياً. 2- السيولة: يعاني السوق حالياً ومنذ فترة طويلة من التراجع الحاد في معدلات السيولة المتداولة، بل يشهد السوق خروج بعض السيولة منه بشكل ملحوظ وهو ما تدل عليه معدلات التداول المتراجعة سواء على المستوى الشهري أو الشهري. 3- السلوك المضاربي: يعتبر غلبة السلوك المضاربي على أداء المستثمرين واحدا من أهم نتائج غياب الثقة، حيث تحول العديد من المستثمرين إلى المضاربات السريعة قصيرة الأجل بدلا من

شهر نوفمبر الماضي فيما يلي: 1- شهد السوق تراجعا ملحوظا لجميع المؤشرات الرسمية والقطاعية باستثناء قطاع البنوك. 2- شهدت معدلات التداول تراجعا ملحوظا يرجع جزء منه إلى قصر أيام التداول خلال الشهر والتي بلغت 17 يوما مقارنة بـ 21 يوما خلال أكتوبر الماضي نتيجة إجازات الأعياد. 3- غاب خلال الشهر أي نوع من المحفزات الإيجابية التي يمكن أن تسهم في إحداث حركة ونشاط في السوق على مستوى جميع الأسهم. 4- أحدثت صفقة زين وما نتج عنها حالة من الترقب في السوق بين احتمال تنفيذ الصفقة من عدمه. ورات «المدينة» أن هناك العديد من العوامل التي اتسم بها أداء السوق منذ فترة طويلة وهي تعتبر المشكلة الأساسية في تراجع معدلات السوق والتي يجب توافرها ليشهد السوق

أكدت شركة المدينة للاستثمار والتمويل أن السوق «يشهد خروج بعض السيولة بشكل ملحوظ وهو ما تدل عليه معدلات التداول المتراجعة سواء على المستوى اليومي أو الشهري، وتوقفت عما أحدثته صفقة زين وما نتج عنها حالة من الترقب في السوق بين احتمال تنفيذ الصفقة من عدمه» مشيرة إلى أن «الأخبار الإيجابية كعمليات الاستحواذ، تعتبر واحدة من محفزات السوق الرئيسية، وغياها يصيب الأسواق بحالة من الجمود والهدوء، وهو ما يعاني منه السوق الآن».

ولاحظت «المدينة» في تقريرها الشهري عن أداء البورصة أنه «بعد أربعة أشهر من المكاسب المتتالية أغلق عند مستوى 6891 نقطة محققا خسارة شهرية بلغت 172.9 نقطة ومنخفضا 2.4 في المئة عن إغلاق شهر أكتوبر الماضي، لتكون هذه الخسارة الأولى على المستوى الشهري منذ نهاية يونيو الماضي، وليعود السوق مجددا إلى منطقة الخسارة على مستوى العام والتي بلغت 1.6 في المئة». ولاحظ التقرير أن المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية، فلم تختلف الصورة كثيرا من مؤشر السوق السعري، حيث حقق المؤشر أول خسارة شهرية منذ نهاية يونيو الماضي والتي بلغت 1.6 في المئة فقط معلقا عند مستوى 466.5 نقطة وإن كان للمؤشر لإيراز محافظا على مكاسبه القوية من بداية العام والتي بلغت 20.94 في المئة ويرجع ذلك بشكل مباشر إلى الأداء المتميز لبعض الأسهم القيادية ويطبيعة الحال إلى المكاسب التي حققها قطاع البنوك من بداية العام. ولخص تقرير «المدينة» مجمل الصورة العامة لتداولات السوق خلال